سجال المرجعية بين السيد الحيدري والسيد الخباز

وكعادته في تناوله للمواضيع التي تشغل الساحة الإسلامية؛ تطرق السيد الخباز في الليلة السابعة من شهر محرم لهذا العام 1434هـ لموضوع المرجعية الدينية في محاضرة له بعنوان "المرجعية صمام الأمان"، وهذا الموضوع شغل الساحة في الآونة الأخيرة بسبب الأطروحات التي قدمها السيد كمال الحيدري في هذا الشأن. ورغم أن السيد الخباز لم يذكر اسم السيد الحيدري في حديثه إلا أن الكثيرين فهموا من كلامه أنه المقصود منه، وذلك لأنه تطرق لبعض النقاط التي تحدث عنها السيد الحيدري، كما أنه ردد بعض عباراته في مقام الرفض والاستنكار، إضافةً إلى أن أسلوبه وطريقته كانت في مجملها توحي بذلك.

وهذا الأمر هو ما جعل البعض –من مناوئي السيد الحيدري- يروج للمحاضرة عبر وسائل الاتصال الحديثة واضعاً لها بعض الديباجات التي تصفها بأنها رداً على السيد كمال الحيدري والأطروحات التي قدمها حول المرجعية الدينية. ولا إشكال لدينا في الرد على السيد الحيدري وآرائه ما دام ذلك يتم بطريقة علمية هادئة ورزينة، فهذا الأمر مرحب به لأنه يدل على وجود حراك فكري إيجابي في ساحتنا الإسلامية، غير أنني لم أرى في محاضرة السيد الخباز ما يمكن اعتباره رداً حقيقياً على آراء السيد الحيدري، لا لأنه لم يكن يقصده بكلامه، بل لأنه لم يتكلم عن الأطروحات التي تحدث عنها السيد الحيدري بالنحو الذي يفندها ويثبت بطلانها.

المرجعية الدينية بين السيدين الخباز والحيدري.. عرض ومناقشة

سوف نقوم بعرض كلمات السيد منير الخباز حفظه ا، ومن ثم سوف نقوم بعرض وجهة نظر السيد كمال الحيدري حول نفس النقطة، ولنرى بعدها إن كان ما قدمه السيد الخباز يمكن اعتباره رداً حقيقياً وفعلياً على ما قدمه السيد الحيدري أم لا.

النقطة الأولى: (تشخيص الأعلم بين السهولة والصعوبة)

تحدث السيد منير الخباز –حفظه ا- حول موقع المرجعية وقال بأنها تعني الأخبرية، أي الأخبر والأعرف بالدين (الأعلم)، وذكر لذلك ثلاثة وجوه، حيث تكلم في الوجه الأول عن مقبولة عمر بن حنظلة والتي تفيد أنه إذا اختلف عالمين فالحكم يكون لأفقههما ولأعدلهما، وفي الوجه الثاني ذكر أن سيرة العقلاء جرت على تقديم الأخبر على غيره عند الاختلاف، وفي الوجه الثالث ذكر ما يعبر عنه بالأصل العقلي، وشرح ذلك بقوله: إذا دار الأمر بين مشكوك الحجية ومتيقن الحجية يقدم قول متيقن الحجية، فالأخذ بفتوى الأعلم والعمل بها هو متيقن الحجية، والأخذ بالعكس أخذ بما هو مشكوك الحجية، والعقل في مقام المعذرية وبراءة الذمة يوصي بما هو متيقن الحجية.

أما حول كيفية معرفة الأعلم (الأخبر) فقال السيد الخباز: ((يعرف ذلك أهل الاختصاص وفي زماننا صار الأمر أسهل لكثرة وسائل الاتصال وانتشار البحوث والآراء ورواج الكتب، فتحديد من هو الأخبر والأدق صار أسهل من الأزمنة السابقة، لتوفر وسائل الاتصال))[1] . وهذا ما يختلف عن ما يقوله السيد الحيدري الذي يرى صعوبة ذلك، وفيما يلي عرض لكلامه.

السيد الحيدري وتشخيص الأعلم

تحدث السيد الحيدري عن مسألة التقليد والمعايير التي تتبع في اختيار المرجع، وقال: ((من أهمّ مسائل باب الاجتهاد والتقليد هي مسألة الميزان في تشخيص الأعلم والأكفأ، وعندما أقول الأكفأ لا أتكلّم عن البعد الإداري، وإنّما أعني الأكفأ علمياً والأقدر عملياً أن يكون حصناً للإسلام، وحصناً لمدرسة أهل البيت عليهم السلام. إذاً القضية عندما أعبّر الأكفأ والأعلم، مقصودي الأكفأ والأعلم على حفظ ثغور مدرسة أهل البيت عليهم السلام، الأعلم على أن يدافع عن مباني مدرسة أهل البيت، وعلى أن يجعل الذين يعيشون في دائرة وكنف أهل البيت في أمن وأمان فكري وعقدي... وإذا لم يكن المتصدّي عالم دين بالمعنى الذي أشرت إليه، كيف يمكنه أن يحفظ الدين، وفاقد الشيء لا يعطيه؟ كيف يمكنه أن يكون حصناً

وسدّاً منيعاً أمام هجوم الأعداء؟))[2] . فالسيد يفرق بين المرجع الديني والمرجع في الحلال والحرام[3] .

بعدها شكّك السيّد كمال الحيدري حفظه ا في فعّالية المعايير التقليدية وحدها في عملية اختيار الأعلم كالشياع، وسؤال أهل الخبرة، إذ يقول: ((في اعتقادي في المكان الذي نعيش فيه لا يمكن الاعتماد على هذه الضوابط مئة بالمئة؛ لأنها لن تنتج النتائج الصحيحة في الأعمّ الأغلب، وخصوصاً عندما تتوسّع الحوزات العلمية)).

ويردف قائلاً: ((لعلّه لو كانت عندنا حوزة علمية، وفيها مئة طالب وهناك ثلاثة أساتذة بحث خارج، يمكن لشخص أن يقول: هذا هو الأعلم، ولكن لو أتينا لحوزة كحوزة النجف بتاريخها وبأعلامها، كيف يمكن لشخص واحد أن يطّلع على تراث كلّ هؤلاء الأعلام ويشخّص بعدها بأنّ هذا هو الأعلم؟ كيف إذا أضفنا إليها حوزة قم التي فيها زهاء ٦٠ ألف طالب وعشرات - إن لم أقل المئات - من الأعلام والأساتذة، كيف يمكن لشخص واحد أو عشرة أو بيّنة أو عشر بيّنات أن يحدّدوا الأعلم؟ كيف نستطيع أن نقف على كلّ تراث هؤلاء؟ خصوصاً ونحن نعلم بأنّ جملة من هؤلاء لا يوجد لديهم تراث مكتوب، بل قد نجد أنّه في عصر واحد أن هذا البيّنة يقول هذا أعلم... وذلك يقول ذاك أعلم، وإذا نجد عندنا خمسين بيّنة كلٌّ يقول عن شخص: هذا أعلم!!))[4].

أمّا عن الشياع فيتحدّث السيّد الحيدري قائلاً: ((وأمّا الشياع في عصر ثورة الاتّصالات والفضائيات، فإنّ إيجاد الشياع أسهل ما يكون... وهذه لا أريد أن أسقط اعتبارها، ولكن أريد أن أقول إنها ليست طرقاً آمنة ومطمئنة للوصول إلى الهدف)).

ويضيف موضّحاً: ((وجدت كلاماً لأحد كبار المحقّقين، وبتعبير صاحب الميزان السيّد الطباطبائي يعبّر عنه بأنّه قال: أحد أعاظم المحققّين، إشارةً للشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء؟ سُئل رحمه ا عن هذه القضية: على القول بوجوب تقليد الأعلم، هل يتعيّن بالشياع في زماننا هذا، مع شيوع بعض الأغراض الفاسدة من الأغراض السياسية، أم لابدّ من قيام البيّنة، وإذا تعارضتا فأيّتهما مقدّمة؟)).

ويشرح السيّد الحيدري السؤال قائلاً: ((أي إذا وقع تعارض في الشياع أنّ فلاناً هو الأقدر والأكفأ للتصدّي أو فلان، فما هو الميزان في ذلك؟)).

ثمّ يقول مجيباً: ((يَذكر الشيخ كاشف الغطاء ميزاناً مهمّاً جدّاً بعد مقدّمة مفصّلة لا أريد أن أشير إليها لأنها ستأخذ وقتاً كثيراً. طبعاً السيّد القاضي الطباطبائي المحشّي على الكتاب، ينقل هذا الكلام عن الشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء عن حاشية له على كتاب سفينة النجاة، يقول: ذكرنا في تعاليقنا على كتاب سفينة النجاة، الجزء الأول ص ٢٨ طبعة ٦١ ، ما هو المعيار الصحيح الذي لا ميل فيه ولا حيف... يقول: وما أكثر المدّعين لهذا المنصب، ولاسيّما في هذه العصور التعيسة! وما أكثر المخدوعين بهم جهلاً أو لغرض، والغرض يعمي ويصمّ، ولا حول ولا قوّة إلّا با، ولقد ذكرنا أنّ أحسن معيار عن صدق هذه الدعوى وكذبها [يقصد صدق المدّعي للأعلمية وللمرجعية] هو الإنتاج العلمي وكثرة المؤلّفات النافعة، وأن طريقة الإمامية من زمن الأئمّة إلى عصرنا القريب هو أن المرجعية العامّة والزعامة الدينية تكون لمن انتشرت وكثرت مؤلّفاته كالشيخ المفيد، والسيد المرتضى، والشيخ الطوسي الذي تكاد مؤلفاته تزيد على الأربعة مئة [ولكن ليس كلّها في الحلال والحرام فقط، بل أيضاً في (التفسير، والعقائد، ودفع الشبهات، والكلام، والحديث](١والشيخ الصدوق الذي لديه ثلاثمائة مؤلّف، وهكذا هو الميزان الصحيح، والمعيار العادل إلى زمن السيّد بحر العلوم صاحب المصابيح، والشيخ الأكبر صاحب كاشف الغطاء إلى الشيخ الأنصاري))[5].

فالسيد الحيدري إذاً يرى أن هناك آليتان في ذلك وهما:

§ الآلية الأولى: كتابات المرجع وتراثه. أي: أنت تنظر إلى تراثه الذي كتبه، ومن خلال ذلك تتعرّف على علميّته.

§ الآلية الثانية: مقدار تدريسه في الحوزات العلمية. ليس الحضور فقط، بل التدريس؛ لأنه قد يكون حاضراً ولا يدرّس، وهذا لا نستطيع أن نقيّمه[6].

وبعد ذكره لهاتين الآليتين يطرح السيد الحيدري هذا السؤال: أين ذهب الشياع الذي يذكرونه في الرسائل العلمية؟

ويجيب عليه بقوله: ((ليس المراد من الشياع الشياع بين عموم الناس؛ لأنّ عموم الناس ليسوا من أهل الخبرة والتخصّص في هذا المجال، بل المراد الشياع بين أهل الخبرة والمتخصّصين في الحوزات العلمية. فإذا شاع بين المتخصّصين وأهل الخبرة والعلماء في الحوزات العلمية أنّ فلاناً من كبار المتخصّصين فلا إشكال ولا شبهة أنّ هذا الشياع يدلّ على مرجعيّته. ولكنْ متى يحصل هذا الشياع؟ الشياع متفرّع على الآلية الأولى أو على الآلية الثانية. يعني إما من خلال مؤلّفاته وتراثه يتعرّفون على أنّه المتخصّص الأوّل، أو من كبار المتخصّصين والأعلام، وإما من خلال حضوره العلمي. ولا قيمة للشياع الذي لا يرتكز على هاتين الآليّتين. إذاً أنا أعتقد أن من أهمّ الآليّات هاتين الآليّتين: الأولى: تراثه العلمي؛ والثانية: مقدار حضوره العلمي في الحوزات العلمية. ويترتّب على هاتين الآليّتين آلية الشياع، فإذا كان الشياع ناشئاً من هاتين الآليتين تكون له قيمة، أمّا إذا كان الشياع ناشئاً من الإعلام أو من أسباب أخرى، فإنّ مثل هذا الشياع لا قيمة علمية له))[7].

(اخي الكريم تستطيع ان تكمل الموضوع من خلال تحميل الملف كاملا)

للمطالعة وتحميل الملف كاملا اضغط هنـــــــــــــــــــا